Distr .
GENERAL

UNEP/CBD/COP/3/24
20

ORIGINAL: ENGLISH
[نسخة مسبقة]

اتفاقية التنوع البيولوجي

Septembre 1996
Arabic

مؤتمر الأطراف في إتفاقية التنوع البيولوجي
الإجتماع الثالث
بوينوس أيريس ، الأرجنتين
من ٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
البند ١٥-١ من جدول الأعمال المؤقت

تبادل الخبرات المتعلقة بالتدابير الحافزة للحفظ والإستخدام المستدام
مذكرة الأمين التنفيذي

أولا: **مقدمة**

١- اشترط برنامج العمل المتوسط الأجل التابع لمؤتمر الأطراف على الإجتماع الثالث "أن يدرس جمع المعلومات والخبرات المتبادلة بشأن تطبيق المادة ١١" (القرار ٨/٢ ، الفقرة ٦-٨-١). وتحدد المادة ١١ (تدابير حافزة) أن على الأطراف "إعتماد تدابير سليمة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية تعمل كحوافز لحفظ عناصر التنوع البيولوجي وإستخدامها على نحو مستدام".

٢- إن إعتماد الأطراف لتدابير حافزة وفعالة ذو أهمية جوهرية لكل هدف من أهداف الإتفاقية الثلاثة وهي: "حفظ التنوع البيولوجي واستخدام عناصره علىنحو مستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع". ويمكن أن تكون التدابير الحافزة ذات صلة بشكل خاص على ضوء المنحى العالمي الذي يسير نحو إزالة القيود والدور المتزايد الذي يلعبه القطاع الخاص في العديد من الدول.

٣- اثناء الإجتماعين الأولين لمؤتمر الأطراف ، أثيرت مسألة التدابير الحافزة بشكل غير مباشر ، عند دراسة المواد ٦ (التدابير العامة للحفظ والإستخدام المستدام) ، و٧ (جـــ) (التحديد والرصد) ، و٨ (جـــ) و(ط) (الحفظ في الموقع الأصلي) و١٠ (ا) ، (ب) و(هـــ) (الإستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي). كما أن المادة ١١ أيضا وثيقة الصلة بالمادة ٩ (الحفظ خارج الموقع) والمادة ١٤ (تقييم التأثير وتقليص التأثيرات السلبية إلى الحد الأدنى) ، والمادة ٢٠ (الموارد المالية) والمادة ٢١ (الآليات المالية). بيد أن تطبيق الاتفاقية سيعتمد ، وبدرجة كبيرة ، على فعالية سياسات التدابير والبرامج المحفزة التي اعتمدها الأطراف.

٤- تهدف هذه المذكرة إلى مساعدة مؤتمر الأطراف عن طريق توفير تحليل للخبرات المشتركة والتي جمعت من دراسات الحالات بشأن التدابير الحافزة. وتوفر المذكرة إطار عمل لإدخال النطاق الواسع للعوامل الإجتماعية الحضارية والإقتصادية والقانونية المناسبة في عملية وضع وتنفيذ التدابير الحافزة. كما تقدم المذكرة أيضا تصنيفا للتدابير المحفزة.

٥- ستركز هذه المذكرة على الحوافز التي تعمل بالدرجة الأولى على المستويين الوطني والمحلي. كما لن تناقش بالتفصيل في هذه المذكرة الحوافز الدولية للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي ، ذلك أن تقرير مرفق البيئة العالمية (UNEP/CBD/COP/E/5) وتقرير الأمين التنفيذي حول المصادر والآليات المالية (UNEP/CBD/COP/3/6) يعطيان معلومات إضافية عنها.

٦- ركز الإجتماع الثاني للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية على أهمية إلتزام الأطراف ، بمقتضى المادة ١١ بتطبيق التدابير الحافزة السليمة إقتصاديا وإجتماعيا. وتمت مناقشة هذا الأمر في التوصية ٩/٢ المتعلقة بالتقييم الإقتصادي للتنوع البيولوجي الذي شجع على وضع تدابير حافزة التي تدرس قضايا المستوى المحلي وقدرة البناء والمشاركة. كما أوصت الهيئة ألا ينتظر تطبيق التدابير الحافزة المزيد من الدراسات بشأن التقييم الإقتصادي للتنوع البيولوجي.

ثانيا: الخلفية والوضع القانوني

٧- الحوافز هي الفرص والقيود التي تؤثر على سلوك الأفراد والمنظمات في مجتمع ما. وقد نشأت حوافز إدارة التنوع البيولوجي من تفاعل معقد لقوانين وسياسات وحقوق الملكية وإتفاقيات إجتماعية

ومعايير ثقافية ومستويات امتثال المجتمع[١]. كما أن قرارات الأفراد والمنظمات فيما يخص التنوع البيولوجي ومكوناته جاءت نتيجة للبيئة الفريدة والمتعددة الأوجه لكل مجتمع. وتنشأ الحوافز من نطاق واسع من العوامل الإجتماعية وليس من أي تدبير فردي.

٨- يعتبر التدبير الحافز دافعا محددا يصمم وينفذ للتأثير على الأجهزة الحكومية أو القطاع التجاري أو المنظمات غير الحكومية أو السكان المحليين للإحتفاظ بالتنوع البيولوجي أو لإستخدام عناصره بطريقة مستدامة. وعادة ، تأخذ التدابير الحافزة شكل سياسة جديدة أو قانون جديد أو برنامج إقتصادي أو إجتماعي جديد. ومع ذلك ، فإن التدبير الحافز الفردي يعمل ضمن مجموعة أوسع من الحوافز التي تحكم السلوك البشري وتعتمد فعاليته على الدعم الذي يتلقاه من البيئة الإجتماعية والإقتصادية الموجودة.

٩- لنأخذ المثال التالي : ترغب الحكومة في تشجيع المزارعين على زراعة أشجار في أراضيهم وذلك لحماية مصادر المياه ولتقليص الضغط الناجم عن جمع حطب الوقود في غابات الدولة. كما أدخلت الحكومة تدبير تزويد المزارعين بشتلات الأشجار دون مقابل ، غير أن المزارعين لا يبذلون أي جهد لزراعة أشجار جديدة في أراضيهم. فما هو السبب يا ترى؟ فلكي يبدأ المزارعون في زرع الأشجار ـــ ربما سيحتاجون الى خبرة واسعة في زراعة الغابات وإلى إيجاد أسواق لبيع منتجاتهم المستقبلة من حطب الوقود بالإضافة إلى قروض أو مدخلات أخرى كالمياه. ففي هذا المثال ، فشل التدبير الحافز لعدم احتوائه دعما إجتماعيا وإقتصاديا أوسع.

١٠- يتم الإقرار بصفة متزايدة بتنفيذ تدابير حافزة فعالة للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وعناصره بصفتها مجالا ذا أولوية هامة بالنسبة للدول. ففي السنة الماضية ، ركزت سلسلة من المؤتمرات خاصة على إستخدام التدابير الإقتصادية والمحفزة لإدارة التنوع البيولوجي. ويضع الجدول رقم ١ قائمة بدراسات الحالات الناشئة عن مثل تلك الجهود والتي وفرت أغلب مصادر المواد لهذا التقرير[٢]. ومن بين هذه التجارب المشتركة ، ظهرت للعيان عدة دروس واضحة بما فيها:

(أ) **إن الوضع والتطبيق الناجحين لتدابير حافزة يتطلبان دراسة العوامل الإجتماعية والثقافية**. ففي الوقت الذي تعتبر فيه العوامل الإقتصادية ذات أهمية كبيرة ، فإنها ليست الوحيدة التي تحدد نتائج إدارة التنوع البيولوجي. ذلك أنه من المعروف أن هناك عوامل مثل الممارسات

الإجتماعية لدولة ما ومميزاتها الثقافية وتاريخها في إدارة الموارد ، كما تظهر من قوانينها وسياساتها ، وكلها عوامل تلعب دورا هاما ومماثلا في تحديد النتائج.

(ب) **إن فرص تنفيذ التدابير الحافزة هي خاصة بكل دولة على حدة.** ذلك أن لكل دولة بيئة مؤسسية فريدة تحدد فرص وقيود التدابير السياسية. ومع ذلك ، لا يمكن فرض التدابير العامة الرامية إلى تحسين حوافز إدارة التنوع البيولوجي.

(جـ) **يتم تيسير مشاركة القطاع الخاص عن طريق نهج شراكي.** وتزداد مشاركة القطاع الخاص في الحفظ والإستخدام المستدام وتترسخ قناعته بهذه القضية عندما يتم مراعاة همومه وإدخالها في السياسات.

١١- إن الإعتراف المتزايد بكون إدارة التنوع البيولوجي تتطلب أكثر من مجرد تدابير إقتصادية قد أدى إلى ظهور الحاجة لإيجاد إطار عملي لدمج نطاق العوامل غير الإقتصادية المناسبة في تحليل الخيارات السياسية. وفي غياب إطار يدمج كل العوامل الإجتماعية والقانونية والإقتصادية المناسبة ، لم تظهر مصطلحات ومجموعة من المفاهيم المتناسقة لتحليل دراسات الحالات. ونتيجة لذلك ، فإن أوامر السياسات كانت دائما خاصة و لم تلائم احتياجات الدول الفردية.

١٢- تحاول هذه المذكرة سد هذه الثغرة عن طريق تقديم "نهج مؤسسي" لحوافز إدارة التنوع البيولوجي. ويقدم هذا النهج إطارا ومصطلحات متناسقة ستساعد الدول على وضع وتنفيذ تدابير سليمة إجتماعيا وإقتصاديا وستسهل تبادل المعلومات والخبرات. وكما سنشرح في الفرع ٣ ، يعتبر النهج المؤسسي إطارا عمليا لدمج النطاق الواسع للعوامل المناسبة ، كما ذكر في دراسات الحالات ، في وضع وتنفيذ تدابير حافزة لإدارة التنوع البيولوجي.

١٣- إعتمادا على الخبرات المشتركة ، يبين النهج المؤسسي أن الحوافز الناجحة للحفظ والإستخدام المستدام تنشأ فعلا من مجموعة من التدابير تشمل عوامل إقتصادية وإجتماعية وقانونية. كما أن تحسين إدارة التنوع البيولوجي يتطلب التغيير الناجح لأنماط السلوك البشري مع الإهتمام بالبيئة الطبيعية وذلك عن طريق تبديل الحوافز المناسبة. ولإحداث التغيير ، يجب الأخذ في الإعتبار العديد من العوامل لدى وضع وتنفيذ تدابير حافزة جديدة وهذا يتطلب من الوكالة التنفيذية أن تتصرف بشكل متفق عليه على الجبهات القانونية والإجتماعية والتنفيذية في وقت واحد.

١٤- تستخدم هذه المذكرة إطارا مؤسسيا لـــ :

(ا) **تحليل وإستخلاص دروس من الخبرة المشتركة في وضع التدابير الحافزة وتنفيذها**. وقد تمت مراجعة سلسلة من دراسات الحالات إستنادا إلى هذا الإطار ؛

(ب) **عرض خيارات للاتخاذ التدابير الحافزة**. وتقدم هذه المذكرة تصنيفا للتدابير إستنادا على الخبرات المتبادلة في مجموعة واسعة من الدول ؛

(جـــ) **وضع مصطلحات ومجموعة من المفاهيم المناسبة**. إذ أن تحليل المزيد من دراسات الحالات وتبادل المعلومات حول الخبرة المتبادلة سيسهل بفضل تناسق التعريفات والإطار المفهومي.

١٥- يعرض الفرع التالي الإطار المؤسسي لإدماج العوامل القانونية والإقتصادية والإجتماعية وعوامل الإمتثال في وضع التدابير الحافزة وتنفيذها. ويناقش الفرع ٤ عدة دراسات الحالات من الجدول رقم ١ بمزيد من التفاصيل ويبين علاقة النهج المؤسسي بالتدابير الحافزة. ويعرض الفرع ٥ تصنيفا لفرص تحسين التدابير الحافزة ، إستنادا إلى الدروس المستخلصة من دراسات الحالات. أما الفرع ٦ ، فيشتمل على توصيات مقدمة إلى مؤتمر الإطراف.

٣- الإطار المؤسسي

٣-١ نظرة شاملة للإطار

١٦- إن الحوافز التي تحكم إستخدام التنوع البيولوجي وعناصره تنتج من البيئة المؤسسية للمجتمع (بريسبر-جايمز ١٩٩٦). وتتألف البيئة المؤسسية من ثلاثة عناصر تفاعلية هي : (ا) القيود الرسمية ، (ب) القيود الإجتماعية ، (جـــ) مستويات الإمتثال (نورث ١٩٩٠)[٣]. وتتفاعل هذه العناصر الثلاثة لتنتج : (د) مجموعة من الحوافز المؤسسية التي تحكم السلوك البشري وبالنتيجة تكون مسئولة عن نتائج إدارة التنوع البيولوجي. وبالتالي ،يتطلب تغيير النتائج تبديل الحوافز عن طريق عملية معروفة بـــ : (هـــ) التغيير المؤسسي. وستناقش الأبعاد الخمسة تباعا.

١٧- في هذه المذكرة ، يشير مصطلح المؤسسات إلى "قواعد اللعبة" ويكون الأفراد والمنظمات بمثابة اللاعبين. كما أن المؤسسات هي القيود ، المقيدة أو الممكنة ، التي توجه السلوك البشري في التبادل الإجتماعي والإقتصادي. أما الأفراد و المنظمات مثل المجموعات الإجتماعية أو الوزارات البيئية الوطنية أو مصارف التنمية فتعتبر أمثلة عن اللاعبين ولا تعتبر مؤسسات.

١٨- يمثل التدبير الحافز تغييرا في القوانين التي تحكم إستخدام التنوع البيولوجي أو عناصره. كما أن التدابير الحافزة الأكثر شيوعا تتضمن تغييرات للقيود الرسمية مثل ترتيبات حقوق الملكية أو السياسات الإقتصادية أو القوانين. ومع ذلك ، يمكن التوصل إلى تغيير الحوافز عن طريق تبديل القيود الإجتماعية أو عن طريق رقابة وضمان الإمتثال بالقوانين. لكن التجارب أثبتت أن تغييرات الحوافز الناجحة تتطلب من القيود الإجتماعية والرسمية الموجودة أن تدعم التدابير الجديدة.

٣-٢ القيود الرسمية

١٩. إن القيود الرسمية هي الوثائق المكتوبة التي توفر إطارا قانونيا قابلا للتنفيذ للأنشطة الإقتصادية والإجتماعية لمجتمع ما. ويمكن تقسيم هذه القيود إلى قوانين وسياسات حكومية (بما فيها التدابير الإقتصادية) وحقوق الملكية. وقد أدرجت في الجدول رقم ٢ أمثلة عن القيود الرسمية المتعلقة بإدارة التنوع البيولوجي.

٢٠- يعتبر الهيكل القانوني جوهر الهيكل المؤسسي الرسمي للدولة. ويمكن أن تنشأ القوانين إما من العادات الإجتماعية للدولة أو أن تستورد من بيئة مؤسسية أخرى. كما أن القوانين المتعلقة بموارد التنوع البيولوجي موجودة في مستويات عديدة ويمكن أن تتضمن قوانين المنتزهات العامة الوطنية وقوانين الصيد ومتطلبات تقسيم المناطق.

٢١- تعتبر التدابير الإقتصادية الموجودة في سياسات الحكومة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية مؤسسات رسمية أيضا ، ذلك أنها تعمل ضمن الهيكل القانوني. كما تعتبر أيضا حقوق الملكية ، بإعتبارها وثائق مكتوبة وقابلة للتنفيذ من الناحية القانونية ، مؤسسات رسمية هامة[٤]. وبينت الخبرة أن توزيع حقوق الملكية على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الأساسية للمياه والأرض يعتبر قيدا هاما لفعالية التدابير الحافزة.

٣-٣ القيود الإجتماعية

٢٢- إن القيود الإجتماعية هي القوانين غير المكتوبة التي تحكم السلوك البشري اليومي في التبادل الإقتصادي والإجتماعي. وتعتبر المعايير الثقافية والعادات الإجتماعية والأعراف وقواعد المجاملة والتقاليد والمحرمات قيودا إجتماعية تنشأ من أنظمة المعتقدات. ويتم الإمتثال بالقيود الإجتماعية عن طريق الإتفاق وليس عبر قنوات قانونية. وتهدف القيود الإجتماعية إلى تقليص الشك الذي يراود الناس وذلك بجعل السلوك البشري أكثر قابلية للتنبؤ. ويظهر الجدول رقم ٢ أمثلة عن قيود إجتماعية مناسبة لإدارة التنوع البيولوجي.

٢٣- ورغم أن لكل دولة هيكلها القانوني الرسمي وسياساتها الحكومية وحقوق ملكيتها الرسمية، تشكل القيود الإجتماعية نظاما متوازيا ، ذو أهمية مماثلة ، للقواعد المرتكزة على المعايير الثقافية والإتفاقيات الإجتماعية. وتحدد القيود الإجتماعية عن طريق تراكم العادات الإجتماعية وبالتالي ، يمكن أن تكون أكثر متانة من القيود الرسمية. فعندما تكون القيود الرسمية ضعيفة ، مثل القوانين وحقوق الملكية، تميل العادات الإجتماعية إلى السيادة وهذه هي غالبا حالة موارد التنوع البيولوجي.

٢٤- بما أن القيود الإجتماعية تنشأ من أنظمة المعتقدات ، فإنها تميل إلى الإختلاف كثيرا بين مجتمع وآخر. ويمكن تغيير القيود الإجتماعية لتحسين حوافز الحفظ والإستخدام المستدام عن طريق ، على سبيل المثال ، برنامج لبناء القدرة. ومع ذلك ، تعتبر عملية التغيير أكثر تدرجا وتتطلب حساسية أكثر مما يتطلبه تغيير القيود الرسمية.

٣-٥ الإمتثال

٢٥- الإمتثال هو مدى احترام الأفراد والمنظمات للقيود الرسمية والإجتماعية الموجودة والإلتزام بها. إن مدى إمتثال الأفراد والمنظمات في مجتمع ما بالقيود الرسمية والإجتماعية يحدد بالمستويات النسبية لتنفيذها. فلكل نوع من القيود ، الرسمية والإجتماعية ، آلية منفصلة للمراقبة والإمتثال.

٢٦. إن مسئولية رقابة وضمان الإمتثال بالقيود الرسمية تقع على عاتق طرف ثالث ، أي ، الدولة. وعادة تحصل عن طريق وكالات تنفيذ القانون والنظام القضائي. وغالبا ما تفيد هذه الوظيفة في تنسيق

الحصول على التنوع البيولوجي ومكوناته وإستخدامهم. ويمكن أن تتضمن المنظمات المرتبطة برقابة وضمان الإمتثال بالقيود الرسمية ، ضمن أمور أخرى ، الوزارات الحكومية المسئولة عن المناطق المحمية والغابات وصيد الأسماك بالإضافة إلى النظام القضائي.

٢٧- إن رصد وضمان الإمتثال بالقيود الإجتماعية هي وظيفة جماعة إجتماعية والتي يمكن أن تكون المجتمع المدني بأكمله أو مجلس القرية أو وحدة عائلية. كما أن المناهج المستخدمة لتشجيع الإمتثال الإجتماعي يمكن أن تتراوح من توبيخ معتدل إلى مقاطعة كلية والذي عادة ما يكون دافعا قويا للإمتثال. وبالإضافة إلى ذلك ، يتمكن الأفراد من مراقبة أفعالهم ، بعبارة أخرى ، يمكن أن ينظم الأفراد سلوكهم الذاتي طبقا لمعتقداتهم الداخلية بشأن قواعد السلوك المقبولة.

٢٨- يعتبر الإمتثال بعدا هاما للبيئة المؤسسية ذلك أنه بدون فرض تنفيذ التدابير الحافزة ، قد لا يكون هناك امتثال وبدون امتثال تكون التدابير غير فعالة. فزيادة درجة الإمتثال بالقيود الرسمية أو الإجتماعية من شأنها أن تعمل كحافز لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتتعلق أغلب فرص تحسين درجة الإمتثال بفرض تنفيذ القيود الرسمية.

٣-٥ الحوافز المؤسسية

٢٩- تتفاعل مكونات البيئة المؤسسية الثلاثة لتنشأ مجموعة من الحوافز "المؤسسية". وتتحكم الحوافز المؤسسية في السلوك البشري وتحدد بذلك نتائج إدارة التنوع البيولوجي ،والشيء الذي يميز الحوافز المؤسسية من الحوافز الإقتصادية ، والتي تناقش عادة ، هو أنها نتاج تفاعل معقد بين كل العوامل المتعلقة بها بدلا من عامل واحد فقط. وقد يجوز اعتبار قانون إدارة التنوع البيولوجي بالإضافة إلى حقوق الملكية المحددة تحديدا جيدا بخصوص الموارد شروطا ضرورية ، لكنها غير كافية ، لإيجاد حوافز للحفظ وللإستخدام المستدام. إن الشيء الذي نحتاجه أيضا هو الإمتثال للقيود الرسمية الممكنة عن طريق قيود إجتماعية مساندة.

٣٠-. يوضح لنا مثال خطة زراعة الأشجار التي تكفلها الحكومة ، والذي ورد في الفقرة ٧، كيف أن البيئة المؤسسية تخلق الحوافز. كما أن نجاح التدبير الإقتصادي المتعلق بتأمين شتلات أشجار مجانية يعتمد على دعم مؤسسي أوسع. وبما أن زراعة الأشجار ، بهدف إنتاج حطب الوقود ، تعتبر إستثمارا طويل

الأمد ، يجب أن تكون التدابير الحافزة مستدامة خلال فترة زمنية طويلة. ويمكن أن يتطلب ذلك تدابير حكومية لتحسين أمن إمتلاك الأرض وملكية الأشجار والإنهاء التدريجي للإستغلال المفتوح لغابات الدولة بالإضافة إلى إنشاء سوق لحطب الوقود أو الخشب. وفي نفس الوقت ، يحتاج المزارعون إلى توسيع تقنيات زراعة الغابات وتيسر مساهمات تقنية أخرى وذلك لزراعة الحطب بشكل ناجح خلال دورة نمو طويلة. كما أن توعية المجموعات المستهدفة بشأن الدور الذي تلعبه الغابات في صحة النظام الإيكولوجي وبشأن توفير مخزون المياه يمكن أن يدعم الحوافز التجارية.

٣١- في هذا المثال ، "تضفي الحكومة الصبغة المؤسسية" على حوافز حفظ التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام عبر تدابير تتخذ على كل مستوى من مستويات البيئة المؤسسية. وفي حين أن التوزيع المجاني لشتلات الأشجار يمكن أن يكون نقطة التركيز الإقتصادية للبرنامج ، تؤمن الحكومة الدعم والتنفيذ على المستويات الرسمية والإجتماعية والإمتثال. كما أن تقوية إمتلاك الأرض وإنشاء الأسواق هما من التدابير الرسمية. وتتضمن تدابير المستوى الإجتماعي برامج عامة لبناء القدرة مثل توسيع التكنولوجيا والتوعية البيئية. أما على مستوى الإمتثال ، فتبدأ الحكومة بالتحكم في الإستغلال العام لغابات الدولة وتضمن حقوق الملكية أو إتفاقات الإمتلاك المتعلقة بالأفراد والمجموعات الذين يزرعون الأشجار. وعندما تعمل كل التدابير معا ،تتغير معتقدات الناس بشأن الفرص المتاحة لهم. وتضفى على حافز زراعة الأشجار الصيغة المؤسسية عندما يؤمن الناس أن بإمكانهم الحصول على قيم إقتصادية وبيئية من هذا النشاط.

٣-٦ التغيير المؤسسي

٣٢- يستلزم التغيير المؤسسي تبديل البيئة المؤسسية للدولة وغالبا ما يتم عن طريق إدخال تدبير حافز. ويمكن أن يمثل التدبير الحافز الجديد تغييرا في القانون أو السياسات أو نظام حقوق الملكية أو العادات الإجتماعية أو مستوى الرصد أو التنفيذ. ففي حين يستلزم التدبير الحافز عادة إجراء تكييف في إحدى هذه المجالات ، يجب أن يكون هناك دعم من السياق المؤسسي لكي تنجح عملية التنفيذ نجاحا كاملا.

٣٣- يتم التغيير المؤسسي عادة بصورة تدريجية ومتزايدة ، ذلك أن البيئة المؤسسية تعمل على تأمين الإستقرار في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك ، تخلق البيئة المؤسسية مصالح وأفراد ومنظمات ثابتين يعملون بنجاح ضمن مجموعة القوانين المجتمعية الموجودة. وبالتالي ، سيتطلب التغيير المؤسسي ، الذي يغير الحوافز

التي تتحكم في استخدام التنوع البيولوجي ، تعاون ومشاركة الجهات المعنية المناسبين وتوقعات معقولة بشأن الزمن المطلوب لتحقيق التغيير.

٣-٧ ملخص

٣٤- إن الحوافز هي نتاج أكثر من مجرد عامل واحد أو تدبير واحد. فالحوافز هي نتاج التفاعل بين القيود الرسمية والإتفاقيات الإجتماعية ومستوى الإمتثال في المجتمع والتي تخلق سويا البيئة المؤسسية. كما أن وضع تدابير حافزة جديدة وتنفيذها يتطلب إدراك البيئة المؤسسية التي توجه قرارات الأفراد والمنظمات الذين، في الواقع، يحدد سلوكهم نتائج إدارة التنوع البيولوجي للدولة. إلا أن التغيير المؤسسي يتم بصورة تدريجية وتعتمد التدابير الجديدة على دعم كل مكونات البيئة المؤسسية. وسيتم مناقشة الأمثلة المتعلقة بالتغيير المؤسسي الناجح في القسم التالي المتعلق بالخبرات المشتركة.

رابعا: الخبرات المتبادلة

٣٥- توضح دراسات الحالات الست المقدمة في هذا القسم أن الوضع والتنفيذ الناجح لتدابيرحافزة يعتمد على دعم مؤسسي أوسع. وتبين الحالات إمكانية تطبيق المنهج في مناطق جغرافية مختلفة وفي بلدان ذات مراحل مختلفة من التقدم الإقتصادي. وتأتي هذه الحالات من كوستاريكا/باناما والنيبال وتانزانيا والبرازيل والكاميرون والولايات المتحدة الأمريكية. ومن جديد ، فإن هذه الأمثلة هي فقط ستة أمثلة من البرامج التجديدية العديدة التي تطبق في العالم أجمع ولا تهدف المناقشة التالية ، بأي شكل من الأشكال ، إلى تقليص قيمة مبادرات أخرى.

٤-١ دراسة الحالة رقم ١ : إشتراك الجماعات المحلية في تطوير وتنفيذ تدابير حافزة في La Amistad biosphere reserve (محمية المحيط الحيوي لاأميستاد) ، أمريكا الوسطى (لاخر وآخرين ١٩٩٦).

٣٦- تعتبر محمية المحيط الحيوي لاأميستاد أكبر مجمع مشترك بين دولتين للحفظ في أمريكا اللاتينية الذي ما زال يعمل.وتغطي هذه المحمية أكثر من مليون هيكتار في كوستاريكا وباناما اللتين تشهدان كثافة سكانية عالية. و يعتبر مشروع أمسكوند (Amisconde) جهدا مشتركا بين المجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لمقاومة فقدان التنوع البيولوجي في المنطقة العازلة للمحمية.

٣٧- يعزز مشروع أمسكوند التنمية المستدامة والحفظ ضمن المنطقة العازلة للمحمية عبر نهج متكامل يتضمن التعليم والتدريب والحصول على القروض والإعانات من أجل إعادة زراعة الغابات وتقاسم التكاليف لبناء البنية التحتية المحلية. ويعبئ المشروع الجهود المحلية لإعادة إحياء المناطق المتدهورة ومتروعة الغابات عن طريق العمل على عدة جبهات في آن واحد.

٣٨- لقد تراجعت إزالة الغابات في منطقة المشروع بشكل واسع. ووجد مشروع أمسكوند أن سر النجاح يكمن في "عملية إنغمار الجماعة" قبل تنفيذ المشروع وإشتراك مجموعات منظمة في تحضير الخطة الرئيسية والخطة السنوية الفعالة والإحتفاظ بمرونة كافية في خطة المشروع لتغيير الحوافز حسب تغيير الظروف. ويبين مشروع أمسكوند أن بناء الدعم الإجتماعي عن طريق التعليم والمشاركة يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ التدابير الحافزة المباشرة التي تتطلب موارد مالية للمشاريع المحلية للحفظ والتنمية.

٤-٢ دراسة الحالة رقم ٢ : ربط الناس بالمناطق المحمية في النيبال: مشروع حفظ منطقة أنابورنا (جورونج ١٩٩٦).

٣٩- غالبا ما كان يعزى تدهور البيئة المحلية وإنخفاض التنوع البيولوجي في منطقة أنابورنا في النيبال إلى قانون تأميم الغابات الذي صدر عام ١٩٥٧ وإلى الزيادة الكبيرة للسائحين منذ السبعينات.

٤٠- وإستجابة لذلك ، أنشأت النيبال منطقة حفظ أنابورنا (ACA) عام ١٩٨٦. وتمثل هذه المنطقة نقطة الإنطلاق من المناطق المحمية التقليدية في النيبال. وبإعتبارها منطقة حفظ بدلا من منتزه وطني أو محمية للأحياء البرية ، تعترف منطقة حفظ أنابورنا بحقوق مستعملي الموارد التقليدية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك ، تدير منطقة حفظ أنابورنا منظمة نابالية غير حكومية تدير مشروع حفظ منطقة أنابورنا (ACAP). ويرتكز هذا المشروع على الإستدامة وعلى مشاركة الناس وعلى التزاوج بين الحاجات الأساسية للجماعات والدعم المالي الوطني والدولي. وتتضمن أنشطة المشروع حفظ الغابات والطاقة البديلة والتوعية بشأن الحفظ وإدارة السياحة ومشاريع التنمية للجماعة والبحوث والتدريب.

٤١- إنخفض الأثر البشري على البيئة الهشة لمنطقة أنابورنا التي شهدت تراجعا ملحوظا لمنحى التدهور والفقدان السابق. وأهم درس إستخلص من مشروع حفظ منطقة أنابورنا هو أن نجاح الحفظ يعتمد على

كسب ثقة السكان المحليين. ومع التدابير الحافزة المتكاملة والمرتكزة على المبادئ المذكورة أعلاه ، تستطيع الآن المجموعات المحلية حماية عناصر التنوع البيولوجي وإستخدامها بشكل مستدام. كما يمكنها رصد أنشطة الإستخدام ومراقبة مستوى الإستغلال. وبالإضافة إلى ذلك ، اجتذبت الإدارة الناجحة للمنطقة دعما ماليا هاما لبرنامج الحفظ المرتبط بها والمرتكز على الجماعة.

٤-٣ دراسة الحالة رقم ٣ : أهمية التنفيذ الرسمي في خلق حوافز محلية للإدارة المستدامة في تانجا ، تانزانيا (جورمان وآخرين ١٩٩٦).

٤٢- يعيش حوالي ٢٥٠٠٠٠ شخص في منطقة تانجا على الساحل الشمالي الشرقي من تانزانيا. ويعتمد أغلب السكان على نوع من أنواع الصيد لكسب رزقهم. إلا أن المنطقة شهدت تزايدا في المشاكل البيئية بما فيها استخدام مناهج صيد مدمرة ، وزيادة التلوث وتدهور غابات المنغروف. والمشكلة الكبيرة الملاحظة لدى الجيهات المعنية هي عدم تنفيذ القوانين والسياسات الموجودة والتي تحمي الموارد الطبيعية. وظن القرويون المحليون أن الحكومة لاتراقب إستغلال الموارد عن طريق السماح ، على سبيل المثال ، بصيد الأسماك غير الشرعي عن طريق إستخدام الديناميت. وأرادت معظم الجيهات المعنية وقف هذه الممارسة.

٤٣- إستهلت سلطات تانجا الإقليمية برنامجا لحل المشكلة بمساعدة الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ومنظمة Irish Aid. ويشجع البرنامج المجموعات المحلية والحكومة المحلية على تحسين ممارسات إدارة الموارد الطبيعية. وقد تم الإعتراف بأن إيجاد الحل يتطلب نهجا متكاملا وأن تنفيذ القوانين والسياسات الموجودة ضروري. وقد تضمنت التدابير الحافزة منح حقوق الإستخدام وتقاسم الإيرادات بين أصحاب الشأن بالإضافة إلى عملية مشاركة في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم مراحل المشروع. وقد أدخلت برامج التدريب للقرويين ومسئولي الحكومة المحلية. وكانت العديد من القيود الرسمية الجديدة على مستوى القوانين الداخلية للقرية. كما استعرضت الحكومة التانرانية هذه القوانين للتأكد من تماشيها مع القوانين والسياسات على المستوى الوطني الموجودة ، مما أدى إلى خلق تجانس مؤسسي.

٤٤- لقد برهن هذا المثال المتعلق بالنهج المؤسسي المتكامل للحوافز والذي يتضمن العوامل القانونية والإجتماعية وعوامل الإمتثال عن فعاليته. ففي مناطق المشروع ، تم التخلص من عملية صيد الأسماك

بالديناميت بشكال شبه كامل. وأعادت قريتان زرع ١٠٠٠٠٠ شجرة منغروف وأعيد زرع مناطق الكثبان ومناطق ساحلية لمنع التحات كما وضعت ترتيبات تنفيذية تعاونية بين الشرطة البحرية والقرى.

٤-٤ دراسة الحالة رقم ٤: الحافز الضريبي للمناطق المحمية ولمناطق تزويد المياه في البرازيل (لوريرو ١٩٩٦).

٤٥- تفرض بعض الولايات في البرازيل قيودا واسعة النطاق بخصوص إستخدام الأرض بسبب المناطق المحمية ومناطق تزويد المياه وتعاني ضررا إقتصاديا بسبب القيود المفروضة على التنمية. وعلاوة على ذلك، تعيد الحكومة الفدرالية في البرازيل توزيع ضريبة القيمة المضافة لولاياتها الـ٢٦ على أساس القيمة المضافة المنتجة. ونتيجة لذلك ، تحصل الولايات التي تحتوي على العديد من المناطق المحمية على مساعدات مالية أقل من الحكومة الفدرالية بغض النظر عن المنافع البيئية التي تؤمنها.

٤٦- إستجابة لذلك ، تم إدخال ضريبة إيكولوجية للقيمة المضافة في أربع ولايات مما يؤمن تعويضات مالية إضافية للمناطق المحمية و/أو لمصادر تزويد المياه. وقد أتت مبادرة الضريبة الإيكولوجية للقيمة المضافة من ولاية بارانا ، ويتطلب تنفيذها مشاركة عدد من المنظمات بما فيها هيئات فدرالية وحكومية ومحلية ومنظمات غير حكومية. ومنذ عام ١٩٩٢ ، يجرى تنقيح سنوي على المشروع لكي يحقق أهدافه بشكل أفضل.

٤٧- تتضمن نتائج هذا التدبير زيادة عدد وحجم المناطق المحمية وزيادة عائدات الولايات المشاركة وإعادة إستثمار العائدات في المناطق المحمية وإعتماد الضريبة الإيكولوجية للقيمة المضافة في ولايات أخرى. وتعتبر هذه التجربة مثالا للتغيير الناجح في القيود الرسمية - سياسات فرض الضرائب - التي تطلبت تعاونا بين الهيئات المحلية والحكومية وهيئات الحكومة الوطنية.

٤-٥ دراسة الحالة رقم ٥: برنامج تنمية الجماعة للإستخدام المستدام في الكاميرون (لايزنج ١٩٩٦)

٤٨- بين إستطلاع أقيم لدى الجماعات التي تعيش بالقرب من غابة إنجيم في الكاميرون أن ٩٠ % من الذين شملهم الإستطلاع قلقون بشأن المشاكل البيئية المرتبطة بتدهور الغابة. فأنشأت بعد ذلك بيردلايف إنترناشيونال (Birdlife International)* مشروع الغابة الجبلية إنجيم. وحصلت على أموال من الصندوق العالمي للطبيعة بالإتحاد مع الحكومة ومنظمات غير حكومية أخرى وجماعات محلية. ويهدف مشروع الغابة الجبلية إنجيم إلى صون أعداد نوعين معرضين للإنقراض وتعزيز الإدارة المستدامة للغابة عن طريق إدخال أنشطة إقتصادية بديلة وبرامج التوعية والتدريب.

٤٩- هناك ثلاثة مكونات لمشروع الغابة الجبلية إنجيم: إدارة غابة الجماعة ، الرزق المستدام والرصد الإيكولوجي. وقد تم تشجيع الجماعات المحلية للإشتراك في كل مرحلة من مراحل تطوير المشروع كما تم تشجيع المنظمات غير الحكومية ووزارات الحكومة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال ، عينت حدود الغابة عن طريق مساهمات من السلطات التقليدية ومن ممثلي الحكومة الوطنية. وقد تم اختيار شبكة من دوريات الغابات من مستخدمي الغابة الحاليين الذين يراقبون ويخبرون سلطات الغابة عن كل الإنتهاكات.

٥٠- إن إستخدام مجموعة من التدابير بما فيها اشتراك كل الجيهات المعنية وإستخدام الحوافز الإقتصادية وإقامة الشراكة وتدريب الناس على المناهج الجديدة للإستخدام المستدام قد ساعدة في تراجع منحى تدهور الغابة وفقدان التنوع البيولوجي. ويعتقد منظمو المشروع أن استمرار نجاح مشروع الغابة الجبلية إنجيم يعتمد على تشريع داعم وسياسة إقتصادية وإطار حقوق الملكية على المستوى الوطني.

٤-٦ دراسة الحالة رقم ٦: حوافز لتعزيز حفظ الأنواع المعرضة للإنقراض في الأراضي الخاصة في الولايات المتحدة (كوستا وكيندي ١٩٩٦).

٥١- يعتبر طائر نقار الخشب ذو العرف الأحمر نوعا معرضا للإنقراض في الولايات المتحدة. ويوجد هذا الطائر فقط في نوع معين من غابات الصنوبر ذات الأوراق الطويلة والتي تقلصت إلى بضعة رقع في الولايات الجنوبية. كما أن اختفاء الموئل المفضل للطائر أدى إلى إنخفاض أعداده ويدرج اليوم في قانون الأنواع المعرضة للإنقراض في الولايات المتحدة.

٥٢- إهتم ملاك الأراضي الخاصة بتوفير المزيد من الموئل للأعداد ، إلا أن مسئولياتهم بموجب قانون الأنواع المعرضة للإنقراض حالت دون ذلك. لكن إذا حسن ملاك الأرض موئل الطائر وازدادت أعداده،

نتيجة ذلك، فإنهم سيتحملون المسئولية القانونية للحفاظ على أعداد الطائر على أعلى مستوى ممكن. ونتيجة لذلك، تحفظ ملاك الأرض في تحسين موئل تلطائر وبقيت أعداده منخفضة على الرغم من وجود شعور كبير بضرورة حفظه.

٥٣- أنشأت مصلحة صيد الأسماك والأحياء البرية الأميركية والتي تعمل مع ملاك الأراضي الخاصة وتستمع إلى مشاغلهم ، إعفاء "الملاذ الآمن" للملاك الذين أنشأوا ، وبشكل طوعي ، موئلا للأنواع. وبمقتضى قانون الملاذ الآمن ، لن يزيد ملاك الأرض من مسئوليتهم القانونية تجاه أية طيور جديدة في أرضهم نتيجة لتحسينات الموئل.

٥٤- وكانت النتيجة إرتفاعا كبيرا في عدد أزواج سلسلة الطيور بفضل تزايد عدد ملاك الأرض الذين يطبقون أحكام الملاذ الآمن. كما أن أحد العناصر الهامة لنجاح البرنامج هو تعاون وكالات الحكومة مع القطاع الخاص والتي سهلت عندما أدمجت مشاغل ملاك الأرض في التدابير. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ليست طرفا في الإتفاقية ، فإن خبرتها في إشراك القطاع الخاص بعملية الحفظ والإستخدام المستدام توفر معلومات مفيدة للذين يودون زيادة مشاركة القطاع الخاص.

خامسا: فرص تحسين الحوافز

٥٥- يقدم هذا القسم تصنيفا للتدابير الحافزة لمساعدة الدول على تحقيق أهدافها بشأن إدارة التنوع البيولوجي. وتمشيا مع الإطار الموجز في الفرع ٣ ، يرتكز التصنيف على تدابير على المستويات (ا) الرسمية و(ب) الإجتماعية و(جـــ) مستويات الإمتثال. ومع ذلك ، من المؤكد أن التنفيذ الناجح لتدبير حافز واحد يتطلب دعما من البيئة المؤسسية الأوسع.

٥٦- يحتوي الجدول رقم ٤ على تصنيف للحوافز المخولة التي بإمكانها المساهمة في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي لدولة ما. ويبين الجدول أن الفرص الأكثر شيوعا للتحسين تستلزم تغيير القيود الرسمية. وهذا يعكس الحقيقة التي مفادها أنه يمكن التعرف بسهولة أكثر على السياسات والقوانين وحقوق الملكية الرسمية. ومع ذلك ، وللقيود الإجتماعية وقضايا الإمتثال على الأقل نفس الأهمية على الرغم من أن تحديدها أصعب. وستناقش فرص تحسين الحوافز في كل مجال من البيئة المؤسسية تباعا.

٥-١ القيود الرسمية

٥٧- تعتبر القيود الرسمية القوانين المكتوبة القابلة للتنفيذ من الناحية القانونية والتي تتحكم في التبادل الإقتصادي والإجتماعي. وقد وضع الإقتصاديون نهجين مختلفين للتدابير الحافزة يلائم كل منهما البعد الرسمي للبيئة المؤسسية. ويتعلق الأول بحقوق الملكية والأسواق. أما الثاني ، فيتعلق بالسياسة. فعلى سبيل المثال ، من الممكن أن تستلزم تغييرات في القيود الرسمية إنشاء أسواق لمنافع التنوع البيولوجي أو تنظيم العمليات والأنشطة التي تضعف الإستخدام المستدام. ويمكن إعتبار هذه الإستراتيجيات كحلول السوق وحلول سياسات. وستناقش فيما يلي إمكانية تطبيق كل منهما.

٥-١-١ حلول السوق

٥٨- تعتبر حلول السوق ملائمة عندما تفتقر الأسواق إلى منافع التنوع البيولوجي أو إلى تكاليف فقدان التنوع البيولوجي. وتتطلب حلول السوق تعيين حقوق الملكية محددة جيدا بشأن مصادر التنوع البيولوجي المعنية. كما أن تعيين حقوق الملكية على قيم التنوع البيولوجي يضفي صفة ذاتية على منافع الإستثمار الإجتماعية (أو "الخارجية") الخاصة بالحفظ وبالإستخدام المستدام. وتخلق حقوق الملكية الحوافز عن طريق السماح للأفراد وللمنظمات بالحصول على قيمة إستثماراتهم الخاصة بالتنوع البيولوجي بشكل أفضل.

٥٩- من الناحية العملية ، تعتبر عملية إنشاء حقوق الملكية والأسواق من أجل منافع التنوع البيولوجي عملية صعبة ، ذلك أن الكثير من القيم ، وبشكل خاص الفئات الكبيرة جدا لوظيفة ومرونة الأنظمة الإيكولوجية (برنجز وآخرين ١٩٩٥) وقيمة البقاء (كروتيلا ١٩٦٧) تكون إما غير قابلة للقياس أو غير ملموسة. ومع ذلك ، هناك العديد من الأمثلة التي توضح أن يمكن الإستيلاء على بعض عناصر التنوع البيولوجي عن طريق حق الملكية ومقايضتها. وترتكز هذه الحلول على إيجاد أسواق جديدة مبتكرة وقد وردت بعض الأمثلة في الجدول رقم ٤.

٦٠- تحتوي أمثلة حقوق الملكية المبتكرة والحلول المبنية على السوق حصص مياه قابلة (أستراليا ، نيوزيلاندا ، الهند) وقروض لإعادة زرع الغابات قابلة للإتجار بها (كوستاريكا) وقروض حفظ قابلة للإتجار بها (المكسيك ، كوستاريكا) والتصنيف الإقتصادي (ألمانيا ، كوريا ، بيرو ، كوستاريكا) (باناياتو ١٩٩٦).

٢-١-٥ حلول السياسات

٦١. تستلزم الحلول السياسية ، وعلى نحو نموذجي ، ضرائب وإعانات تستعملها الحكومة[٥]. وبإمكان الحلول السياسية إيجاد حوافز لإدارة التنوع البيولوجي وذلك بجعل بدائل الإستخدام المستدام أكثر جاذبية من الناحية المالية عن طريق سياسة داعمة. وبطريقة مماثلة ، يمكن جبي الضرائب من الأنشطة التي لها آثار خارجية سلبية على التنوع البيولوجي. ويستعمل كلا البديلين السياسات الحكومة لتمهيد الطريق أمام إدارة التنوع البيولوجي عندما يكون لعمل الأسواق الموجودة آثار خارجية سلبية.

٦٢- تتضمن تجارب الضرائب والإعانات التي تعتبر حوافز للحفظ وللإستخدام المستدام ضرائب تفاضلية لإستخدام الأرض (المانيا) وأعباء مستجمعات المياه (أندونيسيا ، البرازيل) وأعباء إزالة الغابات (جمهورية أفريقيا الوسطى) ورسوم تفاضلية لدخول المنتزهات (كينيا ، بوتسوانا) ورسوم السياحة العلمية (مدغشقر) من بين أمور أخرى عديدة (بانایاتو ١٩٩٦).

٦٣- يعتبر تصحيح التدابير المعاكسة فرصة أخرى لحل السياسيات. فالتدابير المعاكسة هي نتيجة سياسات تدعم أنشطة تمنع الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي أو ، وبشكل أقل شيوعا ، تفرض ضرائب على الأنشطة التي تفيد التنوع البيولوجي. ويمكن أن تنظر الحكومات إلى سلسلة سياسات الموارد الطبيعية التي تملكها لإيجاد فرص لإزالة التدابير المتعلقة بالأنشطة المدمرة.

٦٤- يعتبر الإطار القانوني للدولة مجالا بنفس الأهمية لتحسين القيود الرسمية. ويمكن إيجاد الفرص على كل المستويات ابتداء من القوانين البلدية المحلية إلى الدستور الوطني ويمكن أن تتضمن تنقيحا وإنسجاما للتشريع ذي الصلة. وقد حققت العديد من الدول النامية بشكل خاص ، نجاحا في التغييرات القانونية مثل تسهيلات الحفظ.

٢-٥ القيود الإجتماعية

٦٥- القيود الإجتماعية هي العادات والمعايير الإجتماعية غير المكتوبة التي توجه سلوك الأفراد والمنظمات في أنشطتهم اليومية. وهناك عدة فرص محتملة لتغيير القيود الإجتماعية بهدف خلق تدابير ممكنة لإدارة التنوع البيولوجي. وقد تتغير الظروف حسب الدولة بيد أن الأمثلة التالية تعطي توضيحات لبعض

الفرص الشائعة. وفي العديد من الحالات ، تتوفر فرص التحسين في أكثر من منطقة. ويحتوي الجدول رقم ٤ على تصنيف للتدابير التي يمكن أن تخلق قيودا إجتماعية تدعم الحفظ والإستخدام المستدام وقد تم وصف بعضها فيما يلي.

٦٦- في بعض الحالات ، يحول النقص في المعلومات أو الفهم دون حفظ التنوع البيولوجي والإستخدام المستدام لمكوناته. كما أن النقص في المعلومات بشأن ما هو ضروري للحفظ وللإستخدام المستدام وغياب إدراك المنافع التي يؤمنها التنوع البيولوجي يمكنهما التأثير على سلوك الأفراد والمنظمات على العديد من المستويات. ففي مثل هذه الظروف ، يمكن أن تساعد برامج التثقيف وحملات التوعية التي تقام على المستويات الملائمة ،على تغيير أنظمة معتقدات الأفراد بشأن التنوع البيولوجي وبذلك على خلق حوافز إجتماعية للحفظ وللإستخدام المستدام تكون ممكنة أكثر.

٦٧- في الماضي ، تم إقصاء العديد من الأفراد والمنظمات عن عملية إتخاد القرارات بشأن إدارة التنوع البيولوجي وبشكل خاص الحفظ ، وغالبا ما يذكر في هذا الصدد مثال إنشاء المناطق المحمية. إن الشعور بالإقصاء يمكن أن يؤدي إلى النبذ الإجتماعي لتدابير الحفظ الرسمية ومن الممكن أن يكون تغيير مثل هذه القيود الإجتماعية المعادية صعبا إذ أنه يتطلب تغيير معتقدات الأفراد. وبينت التجربة أن إحدى طرق التحسين تكمن في إيجاد أنشطة مشاركة للذين يشعرون بالإبعاد. إن التدابير كتلك التي تشرك السكان المحليين في عملية إتخاذ القرارات والتي تقدم آلية إستراتيجية لأي نزاع محتمل ، يمكنها أن تؤدي إلى إيجاد تفضيلات جديدة لإدارة التنوع البيولوجي. كما يمكن أن تشجع مثل هذه العملية اللامركزية لإتخاذ القرارات المشاركة عن طريق مجموعة من الشركاء المحتملين لإدارة التنوع البيولوجي بما فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وملاك الأرض والمجموعات المحلية والهيئات العلمية والجامعات.

٦٨- يمكن أن يتعرض أيضا الحفظ والإستخدام المستدام للخطر بسبب الشعور بالشك بشكل خاص لدى الفقراء من الأفراد والجماعات. فإذا شعر الأفراد بعدم الثقة ، فمن المحتمل أن تكون لهم أفضليات وعادات إجتماعية تعطي الأولوية إلى الربح القصير الأجل بدلا من التخطيط الطويل الأجل (معدل خصم عالي). ويمكن أن تضعف كثيرا مثل هذه الأفضليات الحفظ والإستخدام المستدام مما يساهم في خلق دورة فقر. وبما أن الطريقة الأساسية لمعالجة هذه المسألة هي تخفيف الفقر ، فإن الإمكانية المباشرة أكثر للتحسين تكمن في إنشاء برامج للتدريب وبناء القدرة. وتقدم هذه البرامج فرصا جيدة بشكل خاص في الأماكن

التي ضعفت فيها خطط الإدارة المتعلقة بالموارد التقليدية ، إذ أن تدريب الناس على مناهج الإستخدام المستدام وبناء القدرة في إدارة التنوع البيولوجي يزيد من عدد أصحاب المصلحة الذين يدعمون الحفظ والإستخدام المستدام. كما أن منح حقوق الملكية للموارد المحلية للمستخدمين من شأنه أن يقلل الشك وأن يوفر حافزا لإعتماد أهداف إدارية طويلة الأمد.

٦٩- في بعض الحالات ، توجد أنظمة تقليدية لحقوق الملكية وأنظمة إدارية تقليدية ومعرفة السكان الأصليين ومعايير الثقافة للحفظ وللإستخدام المستدام لكن الحكومة لا تعترف بها أو تدعمها كثيرا. ويمكن أن يؤدي هذا ، ومع مرور الوقت ، إلى إزالة هذه القيود الإجتماعية المخولة ، خصوصا إذا ما نقلت حقوق الملكية ، وبشكل قانوني ، بعيدا عن الأفراد والجماعات. وغالبا ما تكون النتيجة إبعاد القيود الإجتماعية عن دعم الحفظ والإستخدام المستدام. فحيثما تدعم القيود الإجتماعية الحفظ والإستخدام المستدام يتسنى للسياسة فرصة تطوير المؤسسات الموجودة. ويمكن تأمين التعزيز الإيجابي للحفظ وللإستخدام المستدام عن طريق منح مكافآت وجوائز تؤكد أهمية الإدارة السليمة عبر مناهج تقليدية أو مبتكرة. كما أن التأكيد على الإبداع والتجديد الإيجابيين والمكافئين يمكن أن يولد وأن يعزز القيود الإجتماعية المخولة.

٥-٣ الإمتثال

٧٠- يشير الإمتثال إلى مدى احترام الأفراد والمنظمات للقيود الرسمية والإجتماعية المنطبقة على تصرفاتهم والإلتزام بها. ونجد فرص تحسين مستويات الإمتثال ، في أغلب الأحيان ، في مجال الإمتثال الرسمي بدلا من أن نجدها في مجال الإمتثال الإجتماعي. ويعود السبب في ذلك إلى أن التغيير الذي يطرأ على القيود الإجتماعية يؤدي عادة إلى تبديل مماثل لآليات الإمتثال الإجتماعي. ويدرج التصنيف الموجود في الجدول رقم ٤ لائحة ببعض أوجه الإمتثال التي تقدم فرصا للتغيير. وتصف الأمثلة التالية بعض الظروف الشائعة التي بإمكانها تقديم الفرص لتحسين فعالية التدابير الحافزة عن طريق زيادة مستويات الإمتثال.

٧١- إن التدخل السياسي في النظام القضائي يمكن أن يعوق الإمتثال الرسمي. إذ يهدف النظام القضائي إلى الإقتراب من طرف ثالث مستقل يتخذ القرارات مرتكزا على تفسيره للقانون. وإذا لم يتمكن النظام القضائي من ضمان الإمتثال في المحاكم ، فإن السبب يعود غالبا إلى التدخل السياسي. ومن الممكن أن

ينشأ مثل هذا التدخل من مصالح إقتصادية أو سياسية ثابتة. ففي حالة التنوع البيولوجي ، من الممكن أن تكون هذه المصالح موجودة في قطاع الإقتصاد المتعلق بالموارد الطبيعية. كما أن تحرير النظام القضائي من التدخل السياسي يعتبر فرصة فيها تحد لكنها هامة لزيادة فعالية القيود الرسمية لإدارة التنوع البيولوجي. وفي الحالة العادية ، يتطلب ذلك تغيير القيود الإجتماعية التي تسمح بالتدخل ويجب اعتباره كمشروع طويل الأمد.

٧٢- غالبا ما تكون التدابير الرسمية لإدارة التنوع البيولوجي شاملة ، لكن المجتمع لايملك امتثالا مطابقا. ففي هذه الحالات ، يمكن أن تكون القيود الإجتماعية المناسبة متضاربة مع القيود الرسمية وثيقة الصلة بها (أو غير مؤيدة لها). ويمكن أن يكون مثل هذا الصراع نتيجة للقيود الرسمية مثل قوانين الحفظ التي أخذت من بيئات مؤسسية أجنبية ووضعت ضمن إطار مؤسسي ذي الدعم الإجتماعي القليل أو غير الموجود. وفي هذا المثال ، فإن تجانس مجموعتي القيود يمكن أن يحسن النتائج.

٧٣- بإمكان التعليم وبناء القدرة ضمن الوكالات التنفيذية المناسبة تحسين الإمتثال ومستوى التجانس بين القيود الرسمية والإجتماعية. ويمكن أن يتضمن تعليم الوكالات التنفيذية التدريب على الحساسية ، إذا ما تضمن رقابة وتأمين الإمتثال تفاعلا مباشرا مع الجمهور. كما أن احساسا بالفخر لدى الوكالات التنفيذية بالإضافة إلى علاقة محسنة بين هذه الوكالات والجمهور من شأنهما توليد مستوى جديد من الإلتزام وبإمكانهما تحقيق تبدل للمعتقدات بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه التنفيذ في مجتمع ما.

٥-٤ الخلاصة

٧٤- تنبع التحسينات المستدامة في ممارسات إدارة التنوع البيولوجي من القيود الرسمية التي تنشئ التدابير الممكنة والتي تدعمها القيود الإجتماعية وآليات ملائمة للمراقبة والتنفيذ. وعندما تبدأ عوامل البيئة المؤسسية الثلاثة بالعمل معا لتعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي ، تنخفض التكاليف التي تتكبدها الحكومة لتحقيق أهدافها بشأن التنوع البيولوجي.

٧٥- إن تحليل فرص وضع وتنفيذ تدابير حافزة سليمة إقتصاديا وإجتماعيا يتطلب تقييما لكل البيئة المؤسسية للدولة بسبب الطبيعة التفاعلية لهذه المكونات الثلاث. ويمكن وضع التدابير الملائمة بعد أن يحدد التحليل المؤسسي مجالات الفرص لتحسين التدابير. ومع ذلك ، يحتاج التدبير المحدد - حق ملكية جديد أو

مشاركة المجتمع في إدارة الموارد – إلى دعم من البيئة المؤسسية الإجمالية لتحقيق الإستدامة والنجاح الطويل الأمد. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن البيئة الفريدة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والقانونية التي تطورت في كل دولة يجب أن تبلغ قرارات السياسة عن حفظ مكونات التنوع البيولوجي وإستخدامها المستدام.

سادسا: توصيات لمؤتمر الأطراف لاتخاذ إجراءات

٧٦- وقد يود مؤتمر الأطراف أن يقدم توصيات للأطراف لكي تقوم بـــ :

(ا) دراسة اعتماد نهج مؤسسي يساعدها على وضع وتنفيذ تدابير حافزة وسليمة إقتصاديا وإجتماعيا والتي تلائم ظروفها الفردية ؛

(ب) القيام باستعراض الحوافز المؤسسية الموجودة والتي تحكم إدارة التنوع البيولوجي عن طريق تقييم بيئتها المؤسسية وذلك عند اعتماد مثل هذا النهج ؛

(جـــ) وضع تقييمات التأثير البيولوجي والتي تدمج الحوافز في النهج المؤسسي ، ويمكن إعتبار تقييمات التأثير كخطوة في وضع التدابير الحافزة وتنفيذها؛

(د) تقاسم المعلومات ودراسات الحالات بشأن وضع التدابير الحافزة وتنفيذها. ذلك أن اعتماد الإطار المؤسسي لتحليل التدابير الحافزة يمكنه أن يحسن نوعية وفائدة المعلومات التي تشترك بها الدول عن طريق تأمين إطار مشترك ومصطلحات مشتركة. ويمكن أن تنسق الإمانة جمع وتقاسم المعلومات بالإتحاد مع منظمات دولية أخرى وهيئات تعنى بالبحوث ؛

(هـــ) تطوير القدرة المحلية لإستخدام التدابير الحافزة والإقتصادية كأدوات لإدارة التنوع البيولوجي.

٧٧- وقد يود مؤتمر الأطراف أن يعتبر التدابير الحافزة بندا دائما في جدول الأعمال. ويمكن إختيار موضوع ما، مثل الحوافز الدولية أو الحوافز العكسية، كنقطة مثيرة للإهتمام للإجتماع القادم.

ملاحظات

[١] غالبا ما نميز بين التدابير الحافزة التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها بشأن إدارة التنوع البيولوجي والتدابير الحافزة التي تعرقل تقدمنا. وفي هذه المذكرة ، نعني بالتدابير الممكنة تلك التدابير التي تسمح للدولة بتنفيد أهداف المادة ١ الثلاثة. أما التدابير المعاكسة ، هي تلك التدابير التي تعرقل قدرة الأطراف على تحقيق أهدافها.

[٢] يدرج الجدول رقم ١ عينة فقط من دراسات الحالات المتأتية من الجهود الأخيرة ولايعتبر بأي شكل من الأشكال كاملا.

[٣] يرتكز النهج المؤسسي لإدارة التنوع البيولوجي على نظرية دوجلاس نورث (١٩٩٠). ويعتبر نورث أن القيود القانونية هي "المؤسسات الرسمية" وأن القيود الإجتماعية هي "المؤسسات غير الرسمية" وأن مراقبة وتأمين الإمتثال هو "التنفيذ". كما أن بعض الدراسات الأخيرة حول فقدان التنوع البيولوجي تشير إلى بعض المفاهيم الأساسية (علي سبيل المثال ، باربييه وآخرين ١٩٩٤ ، هانا ومونا سنج ١٩٩٥ (ا) و١٩٩٥ (ب) ، ويلز ١٩٩٦).

[٤] لحقوق الملكية في هذه الوثيقة مفهوم واسع فهي تعني رقابة أي نوع من موارد المنفعة (برومللي ١٩٩٢). ومن غير الضروري أن تكون الأصول ملموسة مثل الأرض أو الرأسمال المالي لكي يحتويها حق الملكية ، ذلك أن حقوق الملكية تنطبق على أنواع عديدة من الأصول غير الملموسة. كما يطبق هذا المفهوم الواسع لحقوق الملكية ، وبشكل خاص ، على موارد التنوع البيولوجي ، ذلك أن الكثير من المنافع غير ملموسة كالمعلومات مثلا.

[٥] إن هدف السياسات هو تكييف عمل الأسواق للإقتراب من النتائج التي يمكن أن تحققها عن طريق إضفاء صفة الذاتية ، وبشكل كامل ، على التكاليف الإجتماعية والمنافع (بيجو ١٩٢٠).

المصادر

أ.باربييه ، جـــ. بورجس وس .فولك . ١٩٩٤ . *Paradise Lost? The Ecological Economics of Biodiversity* (فقدان الفردوس ؟ الإقتصاديات البيئية للتنوع البيولوجي). لندن : ارثسكان.

ى.أ. باولس ، د. كلارك ، د. داونز ، م. جيران–مكمانوس. ١٩٩٥ . *Encouraging Private Sector Support for Biodiversity Conservation: The Use of Economic Incentives and Legal Tools* (تشجيع القطاع الخاص لدعم التنوع البيولوجي: إستخدام الحوافز الإقتصادية والأدوات القانونية). واشنطون ، دي.سي.: Conservation International.

د. برواملي. ١٩٩١. *Environment and Economy: Private Rights and Public Policy* (البيئة والإقتصاد: الحقوق الشخصية والسياسة العامة). كامبريدج ، ماساتشوستس. Basil Blackwell, Inc.

د. كلارك و د. داونز. ١٩٩٥. *What Price Biodiversity? Economic Incentives and Biodiversity in the United States* (ما هو ثمن التنوع البيولوجي؟ الحوافز الإقتصادية والتنوع البيولوجي في الولايات المتحدة). واشنطون ، دي.سي.: مركز قانون البيئة الدولي.

ر. كوز. ١٩٦٠. *Journal of Law and Economics* (مشكلة التكلفة الإجتماعية. *جريدة القانون والإقتصاد*. ٣: ١–٤٤.

ر. كوستا وإ. كيندى. ١٩٩٦. "حوافز لتعزيز حفظ الأنواع المعرضة للإنقراض على الأراضي المملوكة ملكية خاصة : حالة الملاذ الآمن ونقار الخشب ذو العرف الأحمر في الولايات المتحدة". مسودة مقدمة في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس – ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

م. دى اليسي. ١٩٩٦. "حالة دراسة حول الحفظ والقطاع الخاص: المحار وويلابا باي" تقرير مقدم أمام الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ف. فيليون وإ. رودريجيز. ١٩٩٦. "إطار عمل لإدماج التقييم الإقتصادي في التنوع البيولوجي وإدارته". تقرير رئيسي مقدم أمام الحلقة الدراسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول القيمة الإقتصادية للتنوع البيولوجي في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي. سانتياجو، الشيلي. ٦-٩ آيار/مايو ١٩٩٦.

م. جورمان ، جـــ. هوريل ، س.كالومبو ، س.كاواو ، ك. ماكولوفيكا ، ك. شوركليف ، جـــ. أورون وت. فان أنجن. ١٩٩٦. "تخطيط عمل قروي في تانجا ، تانزانيا: حافز قوي لإدارة الموارد البحرية". تقرير مقدم الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

أ. جوبتا. "إحتياجات المساعدة التقنية لدعم تطبيق التدابير الحافزة في البلاد غير الأعضاء". تقرير مقدم امام المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول حوافز التنوع البيولوجي. كيرنز. أستراليا. ٢٥ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

س. جورونج. ١٩٩٦. "مشروع منطقة حفظ الأنابورنا: إنجازات وتحديات جديدة بشأن ترابط السكان بالمناطق المحمية". مسودة مقدمة في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

س. هانا و م. موناسنج (دار نشر) (أ) ١٩٩٥. *Property Rights and the Environment: Social and Ecological* (حقوق الملكية والبيئة: قضايا إجتماعية و إيكولوجية . واشنطون : البنك الدولي *Issues*

س. هانا و م. موناسنج (دار نشر)(ب) ١٩٩٥. *Property Rights in a Social and Ecological Context: Case Studies and Design Application* (حقوق الملكية في إطار إجتماعي و إيكولوجي: حالات الدراسة وتطبيقات للأوضاع. واشنطون : البنك الدول.

أ. هودج. ١٩٩٦ (إنتاج التنوع البيولوجي: الموسسات ورقابة الأرض). تقرير مقدم أمام ندوة الأبعاد الجديدة حول السياسة البيئية. الجامعة السويدية لعلوم الزراعة. أوبسالا. /حزيران/يونيو ١٩٩٦.

اتحاد الحفظ العالمي ١٩٩٦. "إستخدام الإقتصاد لمكافحة فقدان التنوع البيولوجي". أبعاد النظر عن الإقتصاد وفقدان التنوع البيولوجي: حلقة دراسية حول إعداد إطار عمل بشأن تقييم فقدان التنوع البيولوجي. جلاند ، سويسرا. ٢٢ - ٢٤ نيسان/إبريل ١٩٩٦.

IUCN/CSERGE* اتحاد الحفظ العالمي. ١٩٩٥. "موارد مالية مبتكرة لحفظ التنوع البيولوجي: إقرار فريق الخبراء خلال إجتماع دولي". هاراري ، زيمبابوي. أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

س. جانسن. ١٩٩٦. "تدابير زراعية بيئية في الولايات المتحدة: حوافر لحفظ التنوع البيولوجي؟". مسودة مقدمة في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

أ. دجوردان وت. أورايودان. ١٩٩٥ (أ). تلائم مؤسسي للتغير العالمي للبيئة (١): مؤسسات إجتماعية، تغيير سياسي وتعليم إجتماعي". ورقة عمل الـ CSERGE* تغيير بيئي عالمي ٩٥-٢٠ . نورويتش ، المملكة المتحدة: جامعة أنجليا الشرقية.

أ. دجوردان وت. أورايودان. ١٩٩٥ (ب). تلائم مؤسسي للتغير العالمي للبيئة (٢) العناصر الجوهرية لنظرية مؤسسية". ورقة عمل الـ CSERGE تغيير بيئي عالمي ٩٥-٢١ . نورويتش ، المملكة المتحدة: جامعة أنجليا الشرقية.

جـ. كبلر. ١٩٩٦. "نشاط منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول الحوافز الإقتصادية بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام". تقرير مقدم في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ت. لاخر ، جـــ. نايشونز ، ي. كيندي و م. راميريز. ١٩٩٦. "إستراتيجيات الحفظ وآليات الحوافز التي تم تنفيذها في إطار مبادرة لأأميستاد للحفظ والتنمية الخاصة بكوستا ريكا وباناما". تقرير مقدم في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس – ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ي. لايزنج ١٩٩٦. "حالة الدراسة حول الحوافز: مشروع الغابة الجبلي إنجيم". تقرير مقدم في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس – ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

و. لوريرو. ١٩٩٦. "ICMS* الإيكولوجي. حافز إقتصادي نحو حفظ التنوع البيولوجي: تجربة ناجحة في البرازيل". تقرير مقدم في الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي. مونتريال ، كندا. ٣١ آب/أغسطس – ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ج.ف.كروتيلا. ١٩٦٧. *American Economic Review* (إعادة النظر في الحفظ). ٥٧ (٤): ٧٧٧-٧٨٦.

أ. ماركانديا. ١٩٩٤. 21 (تمويل التنمية المستدامة: جدول أعمال القرن ٢١). كامبريدج. ماساتشوستس. معهد هارفارد للتنمية الدولية.

جـــ. ماكنيلي. ١٩٨٨. *Economics and Biological Diversity: Developing and Using Economic Incentives to Conserve Biological Resources.* (الإقتصاد والتنوع البيولوجي: إعداد وإستخدام الحوافز الإقتصادية لحفظ الموارد الإحيائية). جلاند: IUCN*

جـــ. ماكنيلي. ١٩٨٨. . (تقييم أساليب لتحديد أولويات الحفظ). تقرير مقدم أمام المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول حوافز التنوع البيولوجي. كيرنز. أستراليا. ٢٥ – ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

د. نورث. ١٩٩٠. *Institutions. Institutional Change and Economic Performance*. (المؤسسات. تغيير مؤسسي وإنجاز إقتصادي.) كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

د. نورث. ١٩٩١. *Journal of Economic Perspectives.* (المؤسسات) الجزء ٥ ، رقم ١: ٩٧-١١٢.

منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي ١٩٩٦. إنقاذ التنوع البيولوجي: حوافز إقتصادية. باريس: منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي.

ت. بانایاتو. ١٩٩٥. (دولية التكاليف البيئية) ، كامبريدج ، ماساتشوستس: معهد هارفارد للتنمية الدولية. تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ت. بانایاتو. ١٩٩٦ (ا) . (قالب للخيارات السياسية والأدوات المالية) ، كامبريدج ، ماساتشوستس: معهد هارفارد للتنمية الدولية. يناير ١٩٩٦.

ت. بانایاتو. ١٩٩٦ (ب) .
(تقليص احتياجات التكلفة للتنوع البيولوجي: إصلاح الحوافز المعاكسة) تقرير مقدم أمام المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول حوافز التنوع البيولوجي. كيرنز. أستراليا. ٢٥ - ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

د. بيرس و د. موران. ١٩٩٦. *The Economic Value of Biodiversity.* (القيمة الإقتصادية للتنوع البيولوجي) لندن : ارثسكان.

س. برنجز ، ك. جـــ. مالر ، س. فولك ، س. س. هولنج ، ب. و. جانسون (دار نشر) ١٩٩٥. *Biodiversity Loss: Economic and Ecological Issues.* (فقدان التنوع البيولوجي: قضايا إقتصادية وإيكولوجية.) كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

أ. بيجو. ١٩٢٠ . *The Economics of Welfare* (إقتصاد الهبة الخيرية). لندن: ماكميلان.

س. برسبر–جايمز. ١٩٩٦. *Institutional Incentives and the Conservation of Biological Diversity* (حوافز مؤسسية وحفظ التنوع البيولوجي). جامعة كامبريدج: رسالة دكتوراه غير منشورة.

ر. ريبيتو و م. جيليس (دار نشر). ١٩٨٨. *Public Policies and the Misuse of Forest Resources.* (السياسات العامة وسوء استخدام موارد الغابات). كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

ف. فورهايس. ١٩٩٦. (الإقتصاد ، السياسة والتنوع البيولوجي). مسودة مقدمة أمام الحلقة الدراسية الإقليمية حول السياسة والإقتصاد وإدارة الموارد الطبيعية بإفريقيا الجنوبية. بريتوريا ، إفريقيا الجنوبية. ١١– ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

م. ولز. ١٩٩٦. (إطار العمل المؤسسي حول حوافز التنوع البيولوجي). تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول حوافز التنوع البيولوجي. كيرنز. أستراليا. ٢٥ – ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (ميميو).

الصندوق العالمي للطبيعة. ١٩٩٦. "حوافز بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام: تطبيق المادة ١١ من إتفاقية التنوع البيولوجي. تصريح حول موقف صندوق العالمي للطبيعة. آب/أغسطس ١٩٩٦.

م. يونج. ١٩٩٦."مزج الأدوات والإتفاقات المؤسسية لحفظ تنوع بيولوجي أفضل." مسودة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادي حول حوافز التنوع البيولوجي. كيرنز. أستراليا. ٢٥ – ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (ميميو)

م. يونج ، ب. هوارد ، ن. جانجهام ، ب. جرابوفسكي ، ي. ماكرون ، ج. ايليكس وج. لامبرت. ١٩٩٦."سداد المستقبل: تقييم حوافر مسببة، طوعية، مرتكزة علي الأسعار ، متعلقة بحقوق الملكية وتنظيمية بشأن حفظ التنوع البيولوجي." تقرير مقدم إلى وحدة التنوع البيولوجي التابعة لقسم البيئة والإلعاب الرياضية والاقاليم. أستراليا. سلسلة التنوع البيولوجي وثيقة رقم ٩(ميميو)

جدول رقم ١

دراسات حالات حديثة بشأن التدابير الحافزة لإدارة التنوع البيولوجي

*ICMS الإيكولوجي: حوافز إقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي في البرازيل	ولاية بارانا ، البرازيل	حوافز ضريبية علي مستوى الدولة	ولسون لوريرو	١
إقتصاد التنوع البيولوجي في البرازيل	البرازيل	ضرائب الغابات	رونالدو سيروا دا موتا	٢
التكاليف المناسبة للحفظ في المانيا	المانيا	إعانات زراعية عكسية	أولريخ هامبيكي	٢
إستخدام المزادات العلنية كتدبير حافز للحفظ	جنوب إفريقيا	أسواق أنواع الأحياء البرية	مايكل ساسرولف	١
حوافز لتعزيز حفظ الأنواع المعرضة للإنقراض في الأراضي المملوكة ملكية خاصة: حالة الملاذ الآمن ونقار الخشب ذو العرف الأحمر في الولايات المتحدة	كارولاينا الشمالية الولايات المتحدة	تسهيلات الحفظ	رالف كوستا، اليزابيث كيندي	١
المناطق المحمية بين الولايات: حالة أفريقيا الجنوبية	جنوب إفريقا	استقلال مالي لوكالات الحفظ	الكسندر دجيمز	١
إستراتيجيات الحفظ وآليات حافزة مطبقة ضمن مبادرة لاأميستاد لتطوير الحفظ (اميسكوند) لكوستا ريكا وباناما	محمية المحيط الحيوي لاأميستاد كوستا ريكا وباناما	برامج حفظ وتطوير تفاضلية	توماس لاخر ، دجيمز نايشونز، اليزابيث كيندي ، مانويل راميريز	١

دراسة الحالة حول الحوافز: مشروع الغابة الجبلية إنجيم	الكاميرون	برامج تطوير مرتكزة على المجموعة	ف. بلينج ، م. جبانزاي ، ن. سانجار	١
تدابير زراعية – بيئية في الوحدة الأوروبية: حوافز لحفظ التنوع البيولوجي؟	الوحدة الأوروبية	تقليص الحوافز العكسية للزراعة	كارولا جانسن	١
دراسة الحالة الكندية بشأن الضريبة الوطنية كتدبير حافز للتنوع البيولوجي	كندا	التخلص من العقبات التشريعية العكسية	كلايتون روبك	١
احترام ومكافأة وزيادة معرفة السكان الأصليين: إبتكارات وممارسات لحفظ التنوع البيولوجي – ملاحظة بشأن تنفيذ المادة ٨ (ي)	الهند	حوافز لحفظ معرفة السكان الأصليين	انيل جوبتا وآخرين	١
الحوافز والمؤسسات والإبتكارات: المثلث الذهبي للحفظ المستدام	الباكستان ، الهند ، البوتان	تطوير حوافز ملائمة لأنظمة مختلفة من حقوق الملكية	انيل جوبتا وآخرين	١
حوافز لإدارة التنوع البيولوجي في كينيا: دراسة حالة الحفظ المرتكز على المجموعة حول حديقة أمبوسيلي الوطنية	كينيا	برنامج الحفظ المرتكز على المجموعة	جون موجابي أجنس مازيكا	١
تخطيط عمل القرية في تانجا ، تانزانيا: حافز قوي لإدارة الموارد البحرية	تانزانيا	تحسين تنفيذ القوانين والسياسات الموجودة وخلق حوافز للإدارة	م. جورمان وآخرين	١

تعاونيات عمال الغابات والإستخدام المستدام لمصادر الغابات في الكوت دي فوار	الكوت دي فوار	تدابير حافزة لإدارة الغابات عن طريق المجموعات المحلية	كوفي كواميكان	١
التدابير الحافزة لحفظ التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام في أوغندا: دراسة الحالة حول مشروع "التنمية عبر الحفظ" في المناطق المحيطة بالحديقة الوطنية في بويندي	أوغندا	تدابير حافزة لدعم المجموعة لحديقة بويندي الوطنية	أيري سنتونجو	١
فقدان التنوع البيولوجي في الغابات: دراسة حالة أصحاب المصلحة والمصالح والأعمال المتضاربة	النيبال	تدابيرحافزة لإدارة الغابات	يام مالا	٣
فقدان موارد الرزق المحلية والتنوع البيولوجي في الغابات: حالة من كينيا	كينيا	أيجاد حوافز محلية	لوسي امرتون	٣
خفض وتيرة فقدان التنوع البيولوجي في الغابات الإستوائية: إعتبارات التكاليف والتعويضات	اندونيسيا	تدابيرحافزة لإدارة الغابات	راندال كرامر	٣
التكاليف المناسبة للمناطق المحمية في أوغندا.	أوغندا	تغيير الحوافز لتعزيز إدارة المناطق المحمية	بيتر هوارد	٣
فقدان التنوع البيولوجي في زوا-زولو-ناتال ، جنوب افريقيا: دور مجلس حديقة ناتال	جنوب افريقيا	الصيانات ومحميات المحيط الحيوي بإعتبارها حوافز	جورج هيوز	٣

الزراعة في أراضي المراعي: دراسة حالة في منطقة لايكيبيا في كينيا الوسطى	كينيا	الحوافز وإدارة أراضي المراعي	براين هيث	٣
فشل التكييف الهيكلي والسوق والسياسة: حالة مايز	المكسيك	الحوافز ،الرزاعة والتنوع البيولوجي	جورج داير ، خوان كارلوس بلاوستجيجويتا	٣
من يربح؟ من يخسر؟ التنوع البيولوجي في أنظمة السفانا	أنظمة السافانا	تدابير حافزة مرتكزة على المجموعة	اد بارو	٣
التحليل الإقتصادي للصيد البحري المرجاني الأندونيسي	اندونيسيا	فرص خافزة لإدارة الحيد البحري المرجاني	هرمان سيزار	٣
المحار وخليج ويلابا	الولايات المتحدة	تدابير حافزة للقطاع الخاص	مايكل دي اليسي	١
قيمة وقاية حديقة مونتي فيردي في كوستا ريكا	كوستا ريكا	حوافز لتمويل منطقة محمية	خايمي إتشيفيريا	٤
التكاليف المناسبة المقدرة لحفظ التنوع البيولوجي: حالة إزالة الغابات في منطقة السييرا في الاكوادور	اكوادور	تدابير حافزة لإدارة الغابات	سفين ووندر	٤
تقدير الإعانات لإنعكاس إزالة الغابات في كوستاريكا	كوستا ريكا	تدابير حافزة لإدارة الغابات	لويس كونستانتنو	٤
المعايير الأدنى والآمنة بإعتبارها الأدوات السياسية للمصادر الوطنية للغابات	شيلي	تدابير حافزة لتشجيع السكان الأصليين في إستخدام مصادر الغابات	جونزالو باريديس	٤

بعض التجارب في كوبا حول فرض الضرائب لحماية التنوع البيولوجي	كوبا	حوافز ضريبية للحفظ	راؤل جاريدو	٤
وضع سياسات مرتكزة على الحوافز والمثبطات الإقتصادية للإدارة المستدامة للغابات الوطنية الشيلية	الشيلي	حوافز إقتصادية للإدارة المستدامة	جييرمو دونوزو	٤
نظام المحاسبة البيئية: التجربة المكسيكية	المكسيك	تدابير مالية للتنوع البيولوجي	ادواردو فيجا لوبيز	٤
آليات القطاع الخاص لتمويل حفظ التنوع البيولوجي: بعض الدروس من جنوب افريقا	جنوب افريقا	تدابير حافزة للقطاع الخاص	مايكل سسرولفس	٥
إنشاء البيئة الفيليبنية بإعتبارها آلية تمويلية لحفظ التنوع البيولوجي في الفيليبين	الفيليبين	صناديق الإئتمان ومقايضات الديون بإعتبارها حوافز	فيرونيكا فيلافينشينسو	٥
الهية الخيرية في الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	حوافز للمساهمات الفردية للحفظ	سوزان ترسلر	٥
تنفيذ مشترك وموازيات الكربون والإدارة المستدامة للغابات	تايلاند	حوافز لإعادة زرع الغابات	ديرا بانتومفانيت	٥
المنظمات غير الحكومية وتمويل التنوع البيولوجي: حالة السنغال	السنغال	صندوق البيئة الوطني ومرافق المشاريع الصغيرة	عبدلاي نداي	٥
حفظ التنوع البحري	منطقة البحر الأسود	مرفق البيئة الإقليمي وحوافز إقتصادية	كريستوفر كسلت	٥
تعزيز الإستثمار في البيئة في جنوب افريقيا	جنوب افريقيا	مرفق البيئة الإقليمي	كريج مكتزي	٥

المصادر

(١) الدورة الرابعة للمحفل العالمي للتنوع البيولوجي ، حوافز لحلقة العمل المعنية بالتنوع البيولوجي (٣٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، مونتريال ، كندا).

(٢) منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، المؤتمر الدولي بشأن التدابير الحافزة لحفظ التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام (٢٥-٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ ، كيرنز ، أستراليا)

(٣) *IUCN UNEP WRI ، إقتصاديات فقدان التنوع البيولوجي. حلقة دراسية لوضع إطار فقدان التنوع البيولوجي (٢٢-٢٤ نيسان/إبريل ١٩٩٦ ، جلاند ، سويسرا).

(٤) حلقة دراسية إقليمية لأميركا اللاتينية بشأن التقييم الإقتصادي للتنوع البيولوجي (٦-٩ آيار/مايو ١٩٩٦، سانتياجو ، الشيلي).

(٥) *IUCN CSERGE ، مصادر تمويل مبتكرة لحفظ التنوع البيولوجي (هاراري ، زيمبابوي ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥).

ملاحظة

لايعتبر الجدول أعلاه ، وبأي شكل من الأشكال ، قائمة كاملة بمؤتمرات العام الماضي بشأن موضوع الإقتصاد والتدابير الحافزة لحفظ التنوع البيولوجي.

الجدول رقم ٢

أمثلة عن القيود المتعلقة بإدارة التنوع البيولوجي

القيود الرسمية	القيود الإجتماعية	الإمتثال
القانون	احترام القيود الرسمية	التنفيذ الحيادي للقيود الرسمية
أحكام دستورية للتنوع البيولوجي	أنظمة تقليدية لحقوق الملكية	الآليات الإجتماعية للتنفيذ والإمتثال ، على سبيل المثال العائلة ، المجموعة ، والمجتمع المدني
تشريع المنتزهات الوطنية والمناطق المحمية	الأنظمة التقليدية للإدارة وللإستخدام	استقلال فرع النظام القضائي
تشريع الحياة البرية والصيد	احترام المعرفة الأهلية	
تشريع الغابات	احترام الإبتكار	
تشريع صيد الأسماك	احترام روح المبادرة	
تشريع الموارد الطبيعية الأخرى	السماح بإتخاذ قرارات بعيدة عن المركز	
السياسات		
الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي		
الإستراتيجية الوطنية للحفظ		
خطة العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة		
سياسات تقييم الآثر البيئي		
حقوق الملكية		
تشريع امتلاك الأرض		
قوانين ملكية الأحياء البرية		
قوانين تجارة الأحياء البرية		
قوانين براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية		
تنازلات بشأن الموارد الطبيعية		
قوانين "الإستخدام النافع" بشأن ملكية الموارد الطبيعية		

الجدول رقم ٣

العوامل المؤسسية المؤثرة على إدارة التنوع البيولوجي

مشاريع الحفظ الدولي التابعة للمنظمات غير الحكومية	المنظمات الوطنية غير الحكومية المعنية بالحفظ	المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالحفظ
مشاريع الحفظ الدولي التابعة للمنظمات غير الحكومية	الوحدات الوطنية للمنظمات الدولية غير الحكومية	أمانة إتفاقية التنوع البيولوجي
وكالات المناطق المحمية	الصناديق البيئية	مؤسسات خاصة (أغلبها أميريكية)
مجموعات مستخدمي الموارد	مؤسسات الحفظ خارج الموقع	المرفق العالمي للبيئة
المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجموعات	الوكالات الحكومية للمناطق المحمية	وكالات التنمية ثنائية الأطراف
الوحدات الوطنية لمنظمات أخرى غير الحكومية	الوزارات الحكومية في أقسام الموارد الطبيعية (الغابات ، الزراعة ، المياه ، المناجم)	منظمات دولية أخرى غير الحكومية
القادة التقليديون	الجامعات والمنظمات المعنية بالبحوث	الجامعات والمنظمات المعنية بالبحوث
العائلات والأسر والأفراد	منظمات وطنية أخرى غير الحكومية	وكالات الأمم المتحدة
الوحدات المحلية للوزارات الوطنية	وزارات أخرى شاملة لعدة قطاعات (المالية ، التجارة ، التنمية)	البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
الهيئات الحكومية المحلية الإقليمية	وزارات قطاعية أخرى (الصناعة، الطاقة ، النقل ، التعليم)	المصارف الإقليمية للتنمية
كيانات العمل الإقليمية والمحلية	التعاونيات الوطنية	الوحدة الأوروبية
		منظمة التجارة العالمية
		تعاونيات متعددة الجنسية

بتصرف من ويلز (١٩٩٦)

الجدول رقم ٤

تدابير مؤسسية لخلق حوافز مخولة للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وعناصره

مجال التعزيز المؤسسي	حفظ الموائل والأنواع والجينات	الإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وللموارد الأساسية	التقاسم العادل والمنصف للمنافع
القيود الرسمية (القوانين، السياسات، حقوق الملكية)			
القوانين			
إعتبارات التنوع البيولوجي في كافة قرارات الحكومة المتعلقة بها	X	X	X
مسئولية التلوث البحري	X		
متطلبات سندات الأداء البيئية	X		
التقييم الكامل لمتطلبات منافع الغابة	X	X	
تكاليف فقدان التنوع البيولوجي في تقييم الاستثمار في مجال الطاقة	X	X	
تقييم آثار التنوع البيولوجي في قطاع النقل	X	X	
المواثيق/تسهيلات الحفظ	X		
السياسات			
خصم الضرائب للمساهمات الخيرية للصناديق ولإلتزامات الملكية والحفظ	X		
اتفاقيات الحفظ	X		
تبادل الأرض	X		
مواثيق الحفظ	X		
إعفاءات للملكية أو لضرائب الممتلكات للمحميات الخاصة	X		

مجال التعزيز الموسسي	حفظ الموائل والأنواع والجينات	الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وللموارد الأساسية	التقاسم العادل والمنصف للمنافع
تخصيص ضريبي للحفظ من الدولة/السلطات البلدية	X		
رسوم إستخدام للمناطق المحمية		X	
التسعير الكامل للموارد الطبيعية مثل الحطب والنفط والمعادن والمياه		X	
رسوم عدم الإمتثال		X	
مخططات هجرة الموئل	X		
إصلاح تسعير التعهدات للغابات العامة، رسوم الترخيص، رسوم إعادة زرع الغابات، وحقوق الملكية	X	X	X
تسعير الطرق		X	
رسوم التنقيب	X	X	X
إعانة حماية الموئل	X		
رسم إزالة الغابات	X	X	
رسوم السياحة الإيكولوجية	X	X	
رسوم السياحة العلمية	X	X	
أعباء مستجمعات المياه		X	
تسعير الوظائف الإيكولوجية		X	
ضرائب تفاضلية لإستخدام الأرض	X	X	
أعباء مياه المجارير والنفايات	X	X	
خطط الأراضي الزراعية المحفوظة	X		
شراء الأراضي الحكومية أو الأراضي التي تتلقى إعانة من الحكومة	X		
تقاسم التكاليف/إتفاقات الإدارة	X		
خطط تعزيز الأنواع	X		
الزراعة التقليدية لأنماط التنوع البيولوجي	X	X	X
مدفوعات الزراعة العضوية	X	X	X

مجال التعزيز الموسسي	حفظ الموائل والأنواع والجينات	الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وللموارد الأساسية	التقاسم العادل والمنصف للمنافع
الأسواق وحقوق الملكية			
الحصص الفردية لصيد الأسماك القابلة للتحويل		X	
حقوق التنمية التي يمكن مقايضتها	X	X	X
الإتجار في الأنواع		X	
صفقات البحث عن التنوع البيولوجي		X	X
موازنات الغابات	X		X
تبادل إنبعاث الهواء		X	
تبادل التخلص من النفايات		X	
حقوق المياه التي يمكن مقايضتها		X	
وضع الملصقات الإيكولوجية	X	X	
براءات التنوع البيولوجي			X
حقوق الملكية الفكرية			X
قروض إعادة زراعة الغابات التي يمكن مقايضتها	X		
الصناديق البيئية	X		
التعهدات الطويلة الأمد للغابات		X	
القيود الإجتماعية (تدابير بناء الرأسمال الإجتماعي			
برامج التثقيف والتوعية		X	
الجوائز والمكافآت للحفظ والإستخدام المستدام	X	X	
برامج التدريب وبناء القدرة	X	X	X
تمكين المجموعات المحلية والسكان الأصليين والصناعات المحلية من حماية التنوع البيولوجي	X	X	X
عمليات شاملة ولامركزية لإتخاذ القرارات	X	X	X
التنفيذ الإيجابي للإبداع والابتكار	X	X	

مجال التعزيز الموسسي	حفظ الموائل والأنواع والجينات	الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وللموارد الأساسية	التقاسم العادل والمنصف للمنافع
أنظمة معترف بها للإدارة التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام	X	X	X
تشجيع فهم القيوم الرسمية	X	X	
الإمتثال (فرض تنفيذ التدابير)			
آليات شفافة للرصد والتنفيذ والمسئولية	X	X	X
النظام القضائي الحيادي	X	X	X
أهداف وإجراءات واضحة لوكالات التنفيذ	X	X	
تدابير الإمتثال بالحفظ الزراعي	X	X	